تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

الأعرجي الجاد جداً

يتهم البرلمانيون بعضهم البعض بالجملة والمفرد وأحياناً بالقطعة (تهمة أو تهمة ونصف) وفي مرّات عديدة يكون الاتهام بالتنسيق المسبق وعبر جدول حركة يتضح بعد زفّة الاتهام.

لكن رئيس النزاهة البرلمانية التي تفصّل في نزاهة المتهمين لبعضهم، السيد بهاء الأعرجي يقول إنه سيكون جاداً في التعامل مع ملفات الفساد هذه التي تتطاير في البرلمان، معنى الجديّة هنا أنه لن يسمح بأن تُستعمل هذه الملفات لتمزيق أعراض السياسيين وسمعتهم، ومع ذلك فهو لم يتسلم (مع أنه مصمم على التعامل بجديّة) تفاصيلَ وثائق المليار دينار التي صرفها الرئيس أسامة النجيفي لتأثيث بيته.

الأمر بمجمل صورته كأنه يدور في "علوة" للوثائق أو ما يوصف بأنه وثائق، يكفي أن يقف أحدهم أو إحداهن وتقول لدي وثائق وينتهي الموضوع ثم تبدأ أذونات اللغو الكلامي والإعلامي وهي أجمعها لن تخرج عن دائرة سياسة الإلهاء التي تمارس رقصاً على رأس المواطن.

ومع ذلك فالسيد بهاء لم يتخلَّ عن جديته في التعامل مع التهُم في وقت لم تكن فيه، لا الحكومة ولا الجهاز التنفيذي ولا حتى السلطة التشريعية جادة في أي وقت كي تتعامل مع ملفات الفساد كما يقتضي القانون.

الجادُّ الوحيد في هذه الحزمة هو المواطن الذي كان للأسف جاداً جداً في توقعاته بأن هيئة النزاهة تعني عملياً محاربة الفساد وأن الرقابة المالية تعني تضميد نزف المال العام وأن البرلمان يعني الرقابة على الحكومة وأن الحكومة تعني خدمة المواطن.

مرّة أخرى، كل هؤلاء كانوا غير جادين في أداء واجباتهم التي فصّلها القانون لمراكزهم لكن الذي حدث أن كل شيء تمّ عكسه ليفصّل على مقاس النفوذ والمتنفذين.

تصوروا وبلا عجب، لم تسأل أي جهة قانونية فيما إذا كانت النائبة الفتلاوي صادقة في إدعائها بالضد من النجيفي كما أن هذا الأخير لم يسأل أيضاً، هل أن ما يجري هو ضمن القانون وإن لم يكن فما العمل؟

ومع كل هؤلاء نسمع كوبليهات متكررة حول حق التقاضي واللجوء إلى القانون، الذي بدوره لم يفرض صوته الفصل الحق في البت بقضية ما من هذا النوع الاتهامي التشهيري.

إذن، هم بالفعل في حالة من اللعب بمقدرات الناس وبأسماع الناس ويتعرضون بالإساءة الى وعي الناس عبر استهلاك القانون بالكلام دون أن ينفذ.

نفذوا القانون كي نصدقكم.

عاقبوا مسيئا كي نقتنع بإمكانية معاقبة الفاسدين.

نفذوا تهديداتكم بالتقاضي كي نقتنع أن هناك من يتقاضى ويأخذ حقه.

أو نفذوا تهديداتكم بكشف الوثائق كي نقتنع إنكم تتحدثون عن وثائق لا عن مصالح موثّقة بالضد منكم.

وخلال هذه الأثناء لا أعرف بالضبط ما سنجنيه من جديّة السيد بهاء في التعامل مع الملفات إذا تسلمها وفقط إذا تسلمها وتسلمتها هيئته المؤتمنة بنزاهة على النزاهة.

أما إذا لم يتسلمها..

فماذا عسانا أن نفعل؟

الدفاع تشترط سرّية المعلومات لتقصّي فسادها

الوزارة تتفق مع النزاهة النيابية على آلية تدقيق الملفات العشرة

□ بغداد/ المدى

توصلت لجنة النزاهة النيابية، إلى اتفاق مع وزارة الدفاع يقضي بتدقيق ملفات الفساد في الوزارة شريطة ضمان سرية المعلومات.

وعادة ما يصرح أعضاء في اللجنة يفضلون عدم الكشف عن أسمائهم إلى وسائل الإعلام عن المعلومات التي توصلوا إليها من خلال تحقيقاتهم، إذ قال نائب عنها لـ"المدى" في وقت سابق "توصلنا الى تورط قيادات امنية رفيعة المستوى بينهم وزير دفاع سابق فضلا عن ضباط كبار في قيادة عمليات بغداد بعمليات فساد كبيرة تتعلق بتسليح الجيش وانه في الفترة المقبلة سيُقدّمون أمام القضاء لينالوا جزاءهم العادل"، ما أدلى به كان قبل أكثر من ٦ أشهر، وعاد ليكرر مرة أخرى في شهر رمضان ويجزم بأن تقديمهم للعدالة سيكون بعد العيد واستمر الحال على ما هو عليه حتى اللحظة.

وقال رئيس اللجنة بهاء الأعرجي في بيان صدر عن مكتبه اليوم، وتلقت "المدى" نسخة منه أمس، إن "لجنة النزاهة عقدت اجتماعاً مع وزير الدفاع بالوكالة وبعض القادة والمسؤولين الأمنيين، حيث تم الاتفاق على آلية عمل لتدقيق ملفات الوزارة مع ضمان سرّية المعلومات".

وأضاف الأعرجي أن "لجنة النزاهة طلبت من وزارة الدفاع تهيئة عشرة ملفات لغرض تدقيقها"، مشيراً إلى أن "الطرفين اتفقا أيضاً على تشكيل لجنة مشتركة مع هيئة النزاهة للنظر فيها".

وأوضح رئيس لجنة النزاهة أن "اللجنة المشتركة سترفع تقاريرها للقضاء إذا وجدت أية مخالفات"، مؤكداً في الوقت نفسه أن "الأزمة العالقة مع وزارة الدفاع حُلّت ولا يوجد أي عائق لمتابعة ملفات الفساد في الوزارة".

وكان الأعرجي قد أكد، في الرابع من تشرين الأول الحالي، وجود فساد كبير في وزارتي الدفاع والداخلية، كما هدد بإحالة الملفات إلى هيئة النزاهة والقضاء العراقي في حال عدم تجاوب الوزارتين، فيما اعتبر أن عدم تعاون الوزارتين في توفير المعلومات يؤكد وجود الفساد.

وصنفت سابقاً لجنة النزاهة النيابية وزارة الدفاع من ضمن أربع وزارات الأكثر فسادا في العراق خاصة في عقود التسليح التي أبرمت خلال السنوات الماضية أبرزها عقود الشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية التي قدر الفساد فيها قرابة ٨٠٠ مليون دولار أميركي.

فيما تم إحالة عدد من الضباط الكبار في وزارة الداخلية إلى القضاء على خلفية تورطهم في عقود فساد متعلقة بأجهزة كشف المتفجرات (السونار) التي استوردت خلال السنوات الماضية.

وفي السياق ذاته، قالت عضو اللجنة عالية نصيف لوكالة كردستان للأنباء إن "وزارة الدفاع لغاية الآن غير متعاونة مع اللجنة في قضية التحقيق بملفات الفساد في عقود الوزارة في السنوات الماضية".

وأوضحت نصيف أن "الوزارة تقول أن الظرف الأمني يدفعها الى الإبقاء على بعض القضايا سرية وعدم الإفصاح عنها لضرورات أمنية".

وكانت لجنة النزاهة النيابية قد أعلنت في وقت سابق عن أنها بدأت بفتح ملفات الفساد في وزارة الدفاع العراقية منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١١، خاصة عقود التسليح، وعقود التغذية، وعقود التموين.

وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلتة أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

الحكومة توصي بسحب مشروع العفو العام أو التريّث فيه

أنصار القانون يدعون إلى لجنة مشتركة للخروج بمسودة ترضي جميع الأطراف

أبدت الحكومة عدم رضاها عن مشروع قانون العفو العام المطروح حاليا في مجلس النواب الذي من المؤمل التصويت عليه خلال الفصل التشريعي القادم.

وحسب بيان تلقت "المدى" نسخة منه، فأن مجلس الوزراء قرّر، وعبر مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، مفاتحة مجلس النواب لإشعاره بسحب مقترح العفو العام أو التريث في تشريعه الذي هو موضوع مناقشة في مجلس النواب بغية عرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

قاعة البرلمان

□ بغداد/ المدى

المشروع والذي يتبناه التيار الصدري، جوبه بالرفض من قبل وزارتي حقوق الإنسان والعدل، معتبرين إياه مدعاة لتوتر امني جديد من خلال إطلاق سراح عدد من المجرمين المتهمين بسفك الدم العراقي، إلا أن أصحاب المشروع أكدوا وجود مواد فيه تمنع حدوث أي خروقات وتحول دون إطلاق أي من الإرهابيين.

النائبة عن كتلة الأحرار الصدرية أسماء الموسوي عزت الإجراء الحكومي إلى مخاوف من تكرار ما حدث في ٢٠٠٨ عندما اقر قانون العفو العام في صفقة واحدة مع قانون انتخابات مجالس المحافظات، وأفاد منه الكثير من الإرهابيين لاسيما قيادات القاعدة، فضلا عن المفسدين والمتهمين باختلاس أموال الدولة، وتابعت "حرصنا داخل كتلة الأحرار وبالتعاون مع اللجنة القانونية النيابية على ضرورة عدم شمول أي مجرم بهذا المشروع".

الموسوي ترى في تصريحها لـ(المدى)، ضرورة تكوين لجنة مشتركة بين الحكومة ومجلس النواب من اجل قراءة قانون العفو العام بتمعن من اجل الخروج بحصيلة جيدة ترضي الطرفين، إلا أنها لم تخفِ امتعاضها من عدم وجود تعاون مابين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقالت "دائما ما نعتمد على التصريحات الإعلامية وهذا أمر سلبي على العلاقة بين الطرفين والتي من المفترض أن تكون على أتمّ وجه". إلا أن القيادية الصدرية حذرت من "أن تؤدي هذه اللجنة متى ما شكلت إلى تسويف القانون والمماطلة في وقت يقبع المئات من الأبرياء داخل السجون ينتظرون الإفراج عنهم"، حسب الموسوي. وكانت لجنة حقوق الإنسان النيابية دعت عبر رئيسها سليم الجبوري إلى ضرورة التضييق وتحديد الفئات المشمولة بقانون العفو العام.

وحذر الجبوري في بيان له تلقت "المدى" نسخة منه الأسبوع الماضي، من وجود أية ثغرات في قانون العفو العام يستفيد منها من تلطخت أيديهم بدماء العراقيين مقرا بوجود صعوبات وعراقيل كثيرة أثناء تطبيق هذا القانون خاصة بسبب تفشي الفساد. وأضاف أن الأسبوع الحالي سيشهد التوصل إلى اتفاق نهائي ووضع دراسة مشتركة بين لجنة حقوق الإنسان واللجنة القانونية حول قانون العفو العام.

اعتقال شبكتين مسؤولتين عن تنفيذ عمليات الاغتيال في بغداد

قوات الصحوة اصبحت اهدافاً للجماعات المسلحة

أعلن جهاز مكافحة الإرهاب أمس عن اعتقال ١٩ شخصا يشكلون شبكتين متخصصتين بتنفيذ عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة وخطف المواطنين في بغداد، فيما أكدت صحوات الحويجة وجود خلايا نائمة للقاعدة في المدينة.

نقطة تفتيش امنية (أرشيف)

□ بغداد/ المدى

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن السكرتير الإعلامي لرئيس الجهاز قوله إن "قوة من مكافحة الإرهاب نفذت أمس، عملية إنزال جوي في منطقة الغزالية، غرب بغداد، وعملية دهم وتفتيش في منطقة الرضوانية، جنوب غرب بغداد، مما أسفر عن اعتقال ١٩ شخصا يشكلون شبكتين مسؤولتين عن تنفيذ عمليات اغتيال بالأسلحة الكاتمة واختطاف وابتزاز المواطنين".

وأضاف السكرتير أن "العمليتين استندتا إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى احد المراكز الأمنية للتحقيق معهم".

وشهدت بغداد أمس إصابة امرأة وخمسة أطفال بتفجير منزل قيادي في الصحوة بمنطقة حي الزيدان، جنوب قضاء أبو غريب غرب العاصمة، فيما اعتقل خمسة أشخاص بينهم مطلوب بتهمة الإرهاب خلال عملية أمنية في حيي الرسالة والبيطرة وسط قضاء أبو غريب.

وسط ذلك، أفاد مصدر في الشرطة العراقية أمس الأول بأن ٣٥ شخصاً بينهم عناصر من الشرطة سقطوا بين قتيل وجريح بالتفجير المزدوج بعبوتين ناسفتين في منطقة المنصور، غرب بغداد.

وقال المصدر إن "حصيلة التفجير المزدوج بعبوتين ناسفتين الذي استهدف دوريات الشرطة، في ساعة متقدمة من ليل أمس الأول، في ساحة اللقاء بمنطقة المنصور، غرب بغداد، بلغت ١٠ قتلى بينهم ضابط وثلاثة من عناصر الشرطة و ٢٥ جريحاً من المدنيين بجروح متفاوتة".

وفي تطور لاحق، حذّرت قوات الصحوة في قضاء الحويجة بمحافظة كركوك أمس من عودة الخلايا النائمة التابعة لتنظيم القاعدة لاستهداف عناصر الأجهزة الأمنية، وفيما أكدت أنها تمكنت من طرد الجماعات المسلحة في المناطق الساخنة، طالبت الحكومة بدعمها.

وقال قائد صحوة قضاء الحويجة إبراهيم خلف علي إن "قوات الصحوة تمتلك معلومات تؤكد محاولة تنظيم القاعدة إحياء خلاياه النائمة لاستهداف عناصر الأجهزة الأمنية وقوات الصحوة التي باتت أهدافا مشروعة للجماعات المسلحة"، مؤكدا "وجود بيانات وفتاوى لتنظيم القاعدة تحدد من خلالها مكافآت لكل من يقوم بقتل قادة الأجهزة الأمنية وقوات الصحوة".

وأضاف علي أن "تنظيم القاعدة خصص مكافأة مالية قدرها ٣٠ ألف دولار لمن يقوم بقتلي"، مشيرا إلى أن "قوات الصحوة تمكنت ومنذ تشكيلها من تنظيف المناطق التي كانت في السابق حاضنات للإرهاب".

وتابع علي أن "قوات الصحوة وبالتنسيق مع قوات الجيش العراقي والشرطة حققت الأمن الكامل وطردت عناصر الجماعات المسلحة من قضاء الحويجة والنواحي التابعة له"، لافتا إلى أن "عدم وجود الدعم الحكومي بالأسلحة والمال للصحوة سيدفع العديد من عناصرها لترك العمل".

يذكر أن العاصمة بغداد وعددا من المحافظات الأخرى تشهد منذ شهر آذار الماضي، تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة المئات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن.

■ البيت الأبيض يودع الصميدعي بحفل

أعلنت وزارة الخارجية أن البيت الأبيض في واشنطن أقام حفلاً لتوديع السفير العراقي لديها سمير الصميدعي. وذكر بيان للوزارة تلقت "المدى" نسخة منه أن "رئيسة تشريفات البيت الأبيض كابريشا مارشال ونائب وكيل وزارة الخارجية الاميركية باربارا ليف عبرا خلال الحفل الذي أقيم لتوديع الصميدعي عن امتنانهما للجهود المتميزة التي بذلها الصميدعي خلال فترة عمله ودوره في تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية. وأشار البيان إلى أن "السفير من جانبه عبر عن امتنانه للحكومة الاميركية"، مؤكدا "عمق العلاقات الثنائية بين البلدين. وكان الصميدعي قد قال في وقت سابق إن الرسالة التي يحاول إيصالها، هي أن العراق يواجه تحديات كبيرة، لكنه يتقدم".

■ العثور على مقبرة جماعية في الأنبار

أفاد وزير حقوق الإنسان، بأن وزارته اكتشفت رفات ٩٤٠ مغدوراً من قبل النظام البائد تم دفنهم في مقبرة جماعية بمحافظة الانبار، لافتا إلى أن الوزارة تعمل على إخراج أكثر من ٢٠٠ شخص من الكرد الفيليين في مقبرة جماعية أخرى في محافظة الديوانية.

وقال محمد شياع السوداني أمس إن "كوادر وزارة حقوق الإنسان العراقية وعلى مدى أربعة أشهر متتالية عملت على إخراج رفات ٩٤٠ مغدوراً من العراقيين تم دفنهم في زمن النظام السابق في مقبرة جماعية بمنطقة سهل عكاز في محافظة الأنبار".

وأضاف "تم التعرف على رفات ٢٠٠ شخص من أهالي محافظة كربلاء بينهم نساء وأطفال وشيوخ، فيما تم نقل باقي الرفات إلى العاصمة بغداد للتعرف على هوياتهم ومحافظاتهم".

■ الإسلامي العراقي ينتقد وزارة المالية

انتقد أمين عام الحزب الإسلامي العراقي الأداء الحكومي في الملف المالي. وقال النائب إياد السامرائي منه إن "مما يدعو للأسف إننا لا نعرف إلى اليوم مدى التزام وزارة المالية بقانون الموازنة العامة وكيفية توزيع الوزارات الأخرى لتخصيصاتها منها وفق النسب السكانية للمحافظات وإننا لا زلنا نشهد ظلما فادحا لبعض المحافظات في تنفيذ التزامات الوزارات الاتحادية نحوها بشكل يمكن وصفه بأنه إهمال كبير ومتعمد يقتضي المحاسبة أمام مجلس النواب". وأضاف أن "تحالف الوسط يطالب الحكومة ووزيري المالية والتخطيط تحديداً بتقديم بيان شامل عن هذا الملف لكي يناقش من قبل البرلمان قبل المضي في إعداد الموازنة الجديدة ومن الضروري كذلك اطلاع النواب على أوجه اعتراض صندوق النقد الدولي على الموازنة".